بوابة الشرق
للابحاث الاقتصادية
ودراسات السوق

EAST GATE
ECONOMIC RESEARCH
& MARKET STUDIES

# أسباب وتداعيات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية في العراق

**أعداد**
فريق باحثين مركز بوابة الشرق

**بأشراف**
د. ابراهيم اديب ابراهيم
كبير باحثين مركز بوابة الشرق

**الإصدار**
ديسمبر 2022

# أسباب وتداعيات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية في العراق

# الفهرس


| المواضيع | الصفحة |
| --- | --- |
| مقدمة | 04 |
| البطالة في العراق | 05 |
| ١. استنزاف الميزانيات | 05 |
| ٢. تدهور البنى التحتية | 08 |
| ٣. ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي | 10 |
| معالجات مقترحة | 11 |
| الهوامش | 12 |

# مقدمة

شكلت أزمة البطالة في صفوف حملة الشهادات الجامعية في العراق منعطفا في تاريخ العراق السياسي، إثر التظاهرات التي بدأت مطالبة بتعيين حملة الشهادات الجامعية والشهادات العليا خصوصا، والتي تطورت إلى حركة جماهيرية عاصفة أطاحت بالحكومة القائمة وكادت تودي بالنظام السياسي في البلد بأسره.

هذه الأزمة دفعت الحكومة الجديدة لإعادة النظر في النهج الاقتصادي للبلد بشكل عام والذي تعود جذوره إلى أكثر من نصف قرن حيث تبنت الدولة العراقية في عهدها الجمهوري النهج الاشتراكي الذي رهن الاقتصاد بمختلف مفاصله بالسلطة الحاكمة مع إقصاء شبه تام للقطاع الخاص وتعطيل آليات السوق واستبدالها بآليات التخطيط المركزي.

ومع سقوط آخر نظام اشتراكي بعد فترة حصار اقتصادي دام أكثر من ١٣ عاما دخل العراق مرحلة تخبط اقتصادي وفساد مالي فريد من نوعه في تاريخ العراق تسبب بسرقة وهدر ما يعادل ميزانيات العراق لأكثر من خمس سنوات، إلا أن النزاعات الداخلية والحروب الطائفية شغلت الناس بتأمين حياتهم ومصادر عيشهم، وما إن انتهى آخر فصل من فصول الحروب الداخلية بعد معركة الموصل ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بدأت الأزمة الاقتصادية تبرز أكثر وفي مقدمتها بطالة الشباب ولاسيما من حملة الشهادات الجامعية بعد توقف التعينات، في ظل شلل شبه تام لقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب السياسات التجارية المختلة التي أطاحت ببقايا القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص.

واليوم يجني البلد حصاد عقود من السياسات الاقتصادية المشوهة التي تركت البلد في مهب العواصف الاقتصادية الداخلية والخارجية وفي مقدمتها ازمة البطالة التي تتفاقم يوما بعد يوم والتي دفعت العديد من المنظمات الدولية للتدخل في مقدمتها منظمة العمل الدولي.

إن مشكلة بطالة حملة الشهادات الجامعية لا تقتصر على حل مشكلة فئة من المجتمع، بل ترتبط بالواقع الاقتصادي برمته نظرا لارتباط هذه المشكلة بالنهج الاقتصادي للبلد عبر عقود طويلة من الزمن والتي أوصلت البلد إلى ما هو عليه من شلل واسع في النشاط الاقتصادي الخاص وتدني كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام والأداء الاقتصادي بشكل خاص، إلى المستوى الذي بات فيه حامل شهادة الدكتوراه عاطل عن العمل.

إن حقيقة ارتفاع نسب البطالة بين حملة الشهادات الجامعية وفقا لإحصائيات وزارة التخطيط مقارنة بنسب البطالة بين جميع الفئات الأخرى ذات المستويات التعليمية الأدنى يثير التساؤلات الآتية:

- ما هي السياسات التي أوصلت البلد إلى هذا النمط من بطالة حملة الشهادات العليا؟
- وما هي تداعياتها الحالية والمستقبلية؟
- وهل من حلول وبرامج للعلاج؟ وما هي؟

# البطالة في العراق

إن المتمعن في ظاهرة البطالة في العراق يتضح له أنها بطالة من النوع الهيكلي الناتج عن تشويه سوق العمل، إذ تكفي الإشارة إلى أن نسب البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكلوريوس فأعلى) حسب مسح رصد وتقويم الفقر في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨، هي ٢٠,٢٪ ، ومعدل البطالة بين حملة شهادات الدبلوم حسب التقرير ذاته هي ١٦٪ ، بينما معدل البطالة بين الأميين هي ١٤,٦٪ ، وبين من يقرأ ويكتب هي ١٣,٥٪، وبين حملة الشهادة الابتدائية ١٠,٤٪، وبين حملة الشهادة المتوسطة هي ١٤,٢٪ ، وبين حملة الشهادة الإعدادية هي ١٠,٩٪ . فما الذي يجعل حامل الشهادة الجامعية يعاني البطالة في بلد نامي بأمس الحاجة للكفاءات العليا؟ أي نوع من السياسات أدت إلى هذا التشوه في سوق العمل الذي يتم فيه تفضيل الأمي على حامل الشهادة الجامعية في التوظيف؟

لقد شهد العراق بعد ٢٠٠٣ نموا سريعا في إيراداته النفطية بعد رفع الحظر الاقتصادي الذي فرض عليه طيلة ثلاثة عشر عاما، هذه الزيادة في الإيرادات دفعت الحكومة إلى زيادة مدفوعات رواتب الموظفين من جهة، وزيادات التوظيف في القطاع العام من جهة ثانية، إذ ارتفعت نسب العاملين في القطاع العام من ١,٧٩٤ مليون موظف عام ٢٠٠٤ وهو ما يشكل ٢٩,٧٪ من نسبة العاملين في الاقتصاد إلى ٣,١٦ مليون موظف عام ٢٠١١ وهو ما يشكل ٤٠٪ من العاملين في الاقتصاد .

لم تكن هذه الوظائف مرتبطة بالخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع والتي تؤدي زيادة إنتاجية الفرد في مختلف القطاعات الإنتاجية، وإنما كانت لأغراض سياسية في الغالب الأمر الذي أدى لتحميل الميزانية نفقات تشغيلية عالية استنزفت ٩٥٪ من الإيرادات العامة سنة ٢٠١٩، و٩٧٪ من الإيرادات العامة سنة ٢٠٢١ هذه السياسة أدت إلى جملة من العوامل التي أضرت بالاقتصاد وانعكست آثارها بشكل عميق في سوق العمل ومن جملة هذه الآثار ما يأتي:





## ١. استنزاف الميزانيات:

لم تكن النفقات العامة خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٩ التي شهدت تعاقب الحكومات العراقية بعد سقوط النظام السابق ذات مردود انتاجي على الاقتصاد العراق إذا ما تمت مقارنتها باقتصاديات دول الجوار الإقليمي، ففي الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد العراقي من الإنفاق العام من ٧٩١ دولار بالأسعار الثابتة سنة ٢٠٠٥ إلى ٩٩١ دولار بالأسعار الثابتة سنة ٢٠١٩، لم يتعدّ معدل مساهمة الفرد في القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية ٦٥ دولار بالأسعار الثابتة سنة ٢٠٠٥ والتي انخفضت إلى أقل من ٥٩ دولار بالأسعار الثابتة سنة ٢٠١٩. أي أن ما ينتجه الفرد العراقي من سلع مصنعة لم يتجاوز ٨٪ من مما يحصل عليه من نفقات عامة سنة ٢٠٠٥ و٧٪ سنة ٢٠١٩، وإذا ما قارنا هذه النسبة ببلدان الجوار الإقليمي تتضح ضآلة تأثير النفقات العامة في زيادة إنتاجية الفرد في مجال الصناعات التحويلية، والجدول (١) والشكل (١) يوضحان إنتاجية النفقات العامة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية في العراق ودول الجوار الإقليمي له، حيث تم احتساب إنتاجية النفقات العامة بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية من خلال قسمة متوسطة مساهمة الفرد في القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية على متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

## الجدول (١)

إنتاجية النفقات العامة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية في العراق ودول الجوار الإقليمي.
للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

| السنوات | العراق | ايران | الأردن | المملكة العربية السعودية | تركيا |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 8% | 82% | 123% | 46% | 116% |
| 2006 | 10% | 84% | 120% | 45% | 116% |
| 2007 | 9% | 92% | 124% | 48% | 115% |
| 2008 | 9% | 95% | 107% | 51% | 112% |
| 2009 | 12% | 104% | 94% | 51% | 94% |
| 2010 | 12% | 118% | 98% | 55% | 101% |
| 2011 | 9% | 130% | 95% | 51% | 120% |
| 2012 | 10% | 131% | 100% | 49% | 115% |
| 2013 | 8% | 123% | 103% | 46% | 117% |
| 2014 | 6% | 127% | 101% | 45% | 120% |
| 2015 | 7% | 116% | 101% | 48% | 122% |
| 2016 | 8% | 119% | 103% | 61% | 116% |
| 2017 | 8% | 121% | 103% | 59% | 121% |
| 2018 | 7% | 114% | 105% | 57% | 115% |
| 2019 | 6% | 124% | 103% | 58% | 107% |

ملاحظة: تم الحصول على البيانات المطلوبة من قاعد بيانات البنك الدولي: World Development Indicators .WDI

**الشكل (1) :** انتاجية النفاقات العامة في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (2005-2019)

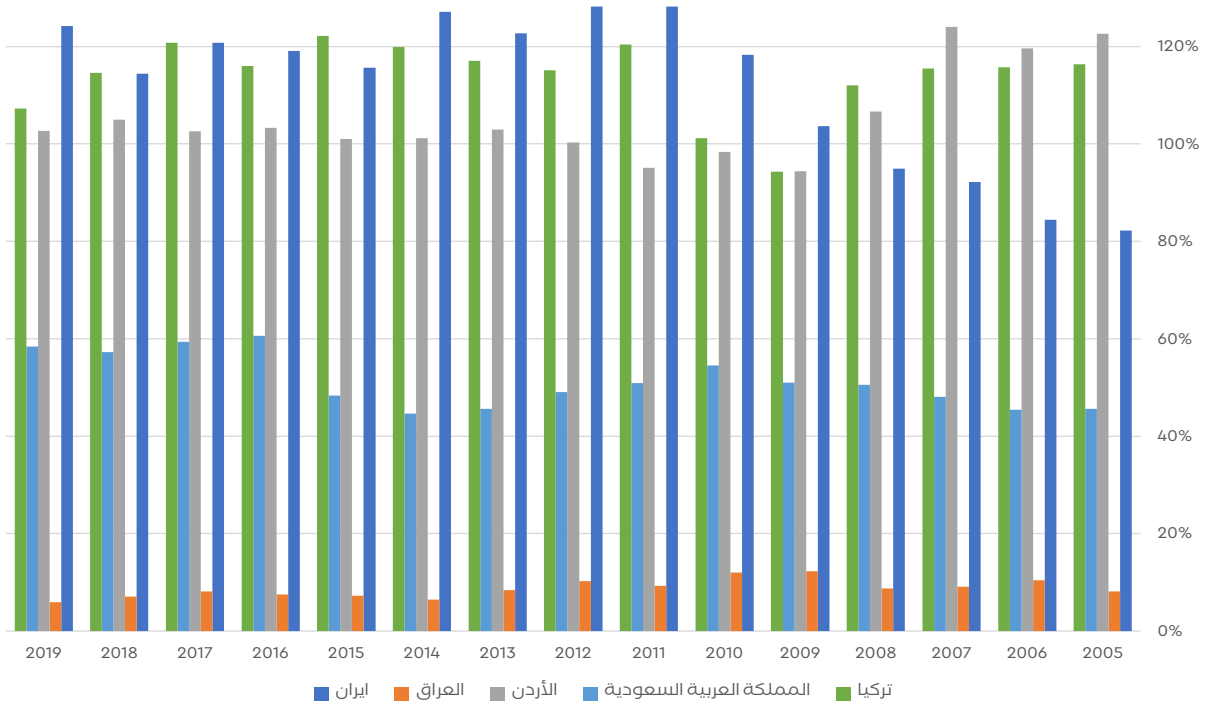

نلاحظ من **الجدول (١)** أن إنتاجية النفقات العامة تعدت ١٠٠٪ في معظم السنوات في كل من إيران والأردن وتركيا، بينما تراوحت ما بين ٤٦٪ و٦٠٪ في السعودية، أما في العراق فتراوحت إنتاجية النفقات العامة ما بين ٦٪ و١٢٪، إن انخفاض هذه النسبة تؤكد تدني إنتاجية الأيدي العاملة التي يتم توظيفها في القطاع العام فإنتاجية الفرد العراقي لا تتجاوز في المتوسط ٩٪ من مقدار النفقات التي تنفقها الحكومة عليه، بينما تفوق هذه الإنتاجية ١٠٠٪ في كل من إيران والأردن وتركيا.

الوضع لا يختلف كثير عند أخذ إنتاجية النفقات العامة في القطاع الزراعي، فبالرغم من أن العراق يصنف بلدا زراعيا بامتياز لما يمتلكه من مياه عذبة وأراضٍ خصبة، إلا أن إنتاجية النفقات العامة في القطاع الزراعي لم تتعد ٤٤٪ سنة ٢٠٠٥ و٢٠٪ سنة ٢٠١٩، بمعنى أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام كانت مقترنة بانخفاض إنتاجية الفرد في مجال القطاع الزراعي، هنا نطرح سؤالا مهما هل أن النفقات العامة كانت مفيدة للاقتصاد العراقي عموما والقطاع الزراعي خصوصا؟ أم كانت مدمرة له؟

**الجدول (٢)** و**الشكل (٢)** يوضحان تطور إنتاجية الانفاق العام في القطاع الزراعي خلال المدة ٢٠٠٥ الى ٢٠١٩ في العراق بالمقارنة مع دول الجوار الإقليمي.

## الجدول (٢)

إنتاجية النفقات العامة بالنسبة لقطاع الزراعة في العراق ودول الجوار الإقليمي.
للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

| السنوات | العراق | ايران | الأردن | المملكة العربية السعودية | تركيا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2005** | 44% | 57% | 21% | 13% | 72% |
| **2006** | 53% | 58% | 20% | 12% | 67% |
| **2007** | 32% | 63% | 20% | 12% | 59% |
| **2008** | 25% | 50% | 17% | 12% | 59% |
| **2009** | 26% | 55% | 17% | 12% | 57% |
| **2010** | 27% | 60% | 19% | 13% | 60% |
| **2011** | 24% | 65% | 18% | 12% | 62% |
| **2012** | 24% | 71% | 17% | 11% | 59% |
| **2013** | 27% | 74% | 16% | 10% | 56% |
| **2014** | 26% | 75% | 17% | 9% | 55% |
| **2015** | 22% | 75% | 18% | 10% | 57% |
| **2016** | 22% | 75% | 18% | 12% | 51% |
| **2017** | 19% | 75% | 19% | 12% | 51% |
| **2018** | 18% | 76% | 20% | 11% | 49% |
| **2019** | 20% | 88% | 20% | 11% | 49% |

ملاحظة: تم الحصول على البيانات المطلوبة من قاعد بيانات البنك الدولي: World Development Indicators WDI.

**الشكل (2) :** انتاجية النفقات العامة في القطاع الزراعي للمدة (2005-2019)

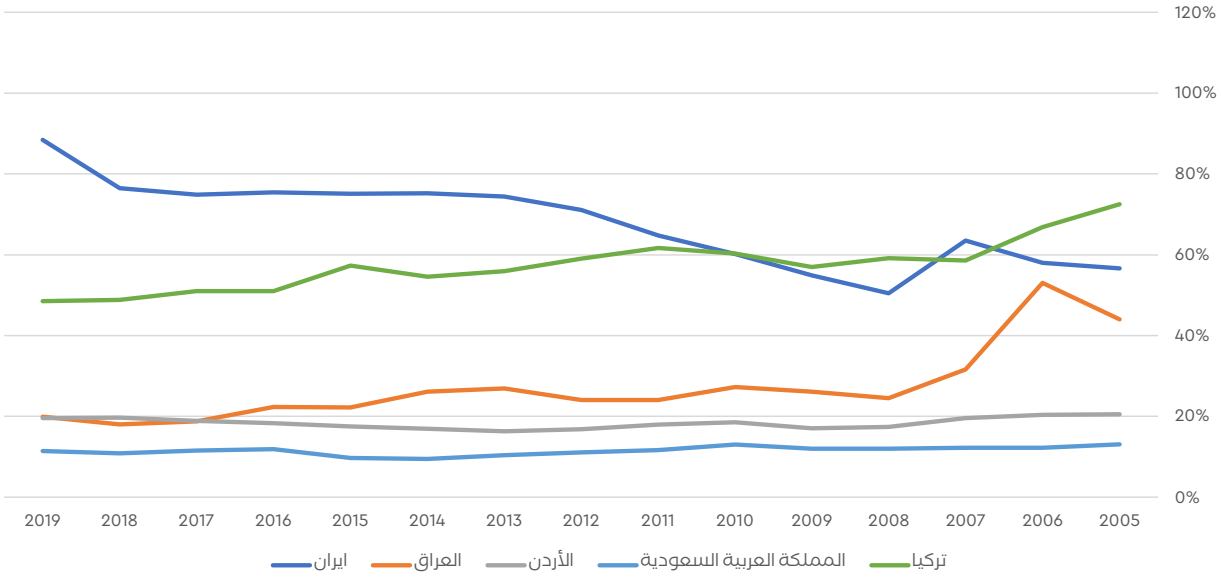


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في **الجدول (٢)**.

من خلال **الجدول (٢)** و**الشكل (٢)** يتضح أن العراق يأتي بالمرتبة الثالثة في إنتاجية النفقات العامة في القطاع الزراعي بعد إيران وتركيا، لكن هذه الإنتاجية شهدت انخفاضا متواصلا طيلة خمسة عشر سنة بما يعادل ٥٤٪ حتى تساوت مع الأردن سنة ٢٠١٩، وفي هذا إشارة مهمة حول الدور السلبي الذي كانت النفقات العامة تمارسه بحق القطاع الزراعي، فهذا القطاع من أكثر القطاعات حاجة للدعم الحكومي، ولاسيما وأن السياسة الاقتصادية قبل ٢٠٠٣ كانت باتجاه دعم القطاع الزراعي لسد حاجة المواطنين للغذاء، لكن لوحظ بعد ٢٠٠٣ غياب الدعم الحكومي ما أدى لتدهور هذا القطاع وتوقف الكثير من المشاريع الزراعية، وقد فضل الكثير من العاملين في القطاع الزراعي الالتحاق بالوظائف الحكومية وترك العمل في الأرض. من هنا يمكن تفسير الدور السلبي للنفقات العامة في التراجع الكبير الذي شهده هذا القطاع في العراق.

## ٢. تدهور البنى التحتية:

أدى استنزاف الميزانيات الحكومية من قبل النفقات التشغيلية الناجمة عن سياسات التعيين المفرط في القطاع العام إلى قلة التخصيصات الاستثمارية الموجهة لتنمية البنية التحتية التي تعد شرطا ضروريا لتحفيز الاستثمار من قبل القطاع الخاص، وقد نجم عن ذلك تدهور نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت مقارنة بدول الجوار الإقليمي كما يتضح من **الجدول (٣)** و**الشكل (٣)**.

# الجدول (٣)

متوسط نصيب الفرد من إجمالي التكوين الرأسمالي في العراق ودول الجوار الإقليمي
للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

| السنوات | العراق | ايران | الأردن | المملكة العربية السعودية | تركيا |
|---|---|---|---|---|---|
| **2005** | 535.8812 | 1445.659 | 888.7954 | 3165.603 | 2456.784 |
| **2006** | 739.7618 | 1405.78 | 813.1168 | 3696.314 | 2799.605 |
| **2007** | 281.652 | 1594.284 | 863.2762 | 4337.917 | 2918.484 |
| **2008** | 656.5847 | 1764.051 | 1063.492 | 4729.811 | 2805.413 |
| **2009** | 463.3137 | 1767.672 | 1091.781 | 4381.249 | 2200.532 |
| **2010** | 754.431 | 1805.194 | 1079.758 | 4706.009 | 2646.532 |
| **2011** | 831.1434 | 1866.562 | 977.9912 | 5278.544 | 3223.365 |
| **2012** | 798.4844 | 1493.717 | 748.6138 | 5372.203 | 3261.986 |
| **2013** | 1108.328 | 1360.612 | 707.8486 | 5504.309 | 3664.063 |
| **2014** | 1115.154 | 1448.392 | 713.9708 | 5750.884 | 3779.087 |
| **2015** | 1401.955 | 1257.237 | 703.8296 | 5812.978 | 4061.453 |
| **2016** | 868.3668 | 1194.131 | 634.8723 | 4884.989 | 4083.489 |
| **2017** | 817.3121 | 1193.96 | 686.8771 | 4821.542 | 4350.419 |
| **2018** | 206.3735 | 1032.839 | 551.1093 | 4634.452 | 4273.825 |
| **2019** | 169.1191 | 958.4358 | 378.9964 | 4741.412 | 3694.693 |

ملاحظة: تم الحصول على البيانات المطلوبة من قاعد بيانات البنك الدولي: World Development Indicators WDI.

**الشكل (2) :** متوسط نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت للمدة (2005-2019)

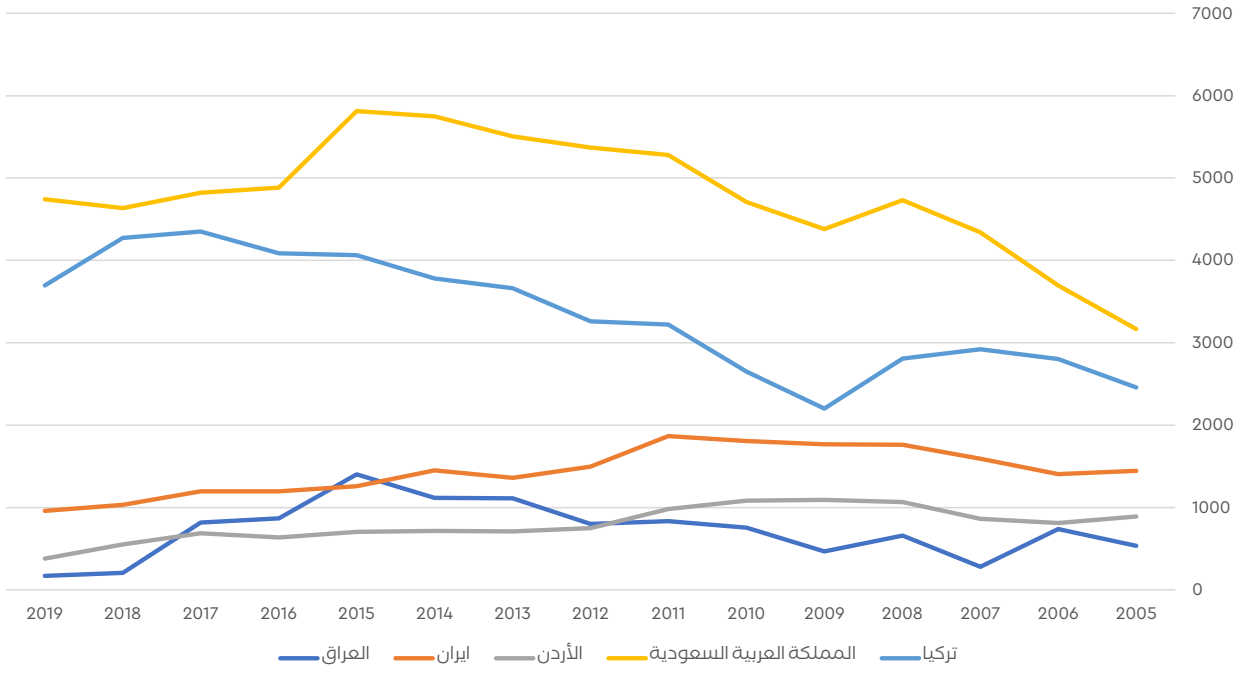


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في **الجدول (3)**.

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) أن العراق يأتي في المؤخرة في معظم سنوات البحث من حيث متوسط نصيب الفرد من التكوين الرأسمالي الثابت الذي يشمل إجمالي الاستثمار المحلي الثابت المرتبط بتحسينات الأراضي (الأسوار، والخنادق، والمصارف، وما إلى ذلك)؛ شراء والآلات والمعدات؛ وإنشاء الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية. مقيمة بالقيمة الثابتة بالدولار الأمريكي لعام ٢٠١٠ .

وهذا يشير بوضح لانخفاض الاستثمار المحلي ما يعني انخفاض التشغيل الذي يتوقف على الاستثمار لا سيما في المجالات الإنتاجية.

## ٣. ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي:

إن أحد أسباب تزايد بطالة حملة الشهادات الجامعية هو اختلاف الطلب على الأيدي العاملة عبر الزمن ففي الوقت الذي ينخرط فيه العديد من الشباب للتعليم الجامعي قد يكون الاقتصاد في حالة انتعاش اقتصادي وهناك طلب متزايد على حملة الشهادات الجامعية ما يغري العديد من خريجي المرحلة الإعدادية للإقبال على التعليم الجامعي من أجل تأمين مستقبل اقتصادي مزدهر عبر الحصول على وظيفة ذات مردود اقتصادي مرتفع لاسيما في ظل توجيهات يتلقاها الشباب من أطراف خارجية مثل الوالدين والمعلمين والأقران، لكنهم عند التخرج كثيرا ما يواجهون ظروفا اقتصادية مغايرة إذ قد يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي، ويتراجع الطلب على الأيدي العاملة بما فيهم حملة الشهادات الجامعية.

إن الارتفاع في نسبة التشغيل في القطاع العام منذ سنة ٢٠٠٥ أعطى مؤشرا لسوق العمل بزيادة الطلب على الأيدي العاملة في القطاع الحكومي لاسيما من قبل حمل الشهادات الجامعية ما أدى لزيادة الطلب على التعليم الجامعي بشكل منقطع النظر، تجسد في الزيادة الكبيرة في اعداد الجامعات الحكومية والأهلية حيث زاد عدد الجامعات في العراق باستثناء إقليم كردستان من ١٩ جامعة حكومية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥ جامعة حكومية عام ٢٠١٤ أي زيادة بنسبة ٨٤٪ أما الجامعات والكليات الأهلية فقد شهدت توسعا غير مسبوق سواء من حيث استحداث جامعات جديدة أو كليات جديدة في جامعات قائمة وبشكل عام زاد عدد الكليات الأهلية من ١٣٩ كلية عام ٢٠٠٦ إلى ٥٢٥ كلية عام ٢٠١٨ أي بنسبة زيادة ٢٧٨٪.

إن سياسات التقشف التي بدأت الحكومة انتهاجها في السنوات الأخيرة أدت إلى شبه إيقاف للتوظيف في القطاع العام، وبالتالي وجد ملايين الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية نفسه عاطلا عن العمل الذي يناسب شهادته العلمية، وفي الوقت نفسه لم يجد هؤلاء المتخرجون فرصة عمل في القطاع الخاص الذي لم يحض بالدعم اللازم من قبل الحكومة بسبب استنزاف الإيرادات العامة في النفقات التشغيلية، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في بطالة الشباب بما فيهم حملة الشهادات العليا اليوم في العراق والتي تقدر حسب آخر الإحصائيات بنسبة ٢٧٪ حسب البنك الدولي سنة ٢٠٢٠.

## معالجات مقترحة

إن الآثار التي خلفتها سياسات التوظيف العشوائية في القطاع العام تقتضي برنامجا علاجيا طويل الأجل يقوم على أسس أربع هي:

١. الشراكة التامة مع القطاع الخاص في التخطيط للسياسات الاقتصادية وتنفيذها.
٢. تقليص النفقات العامة.
٣. تحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
٤. ربط التعليم العالي بالسوق.

ويمكن اقتراح عدد من السياسات الاقتصادية انطلاقا من هذه الأسس هي:

١. سياسات التحول نحو القطاع الخاص: تهدف هذه السياسات إلى تحويل الكثير من الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين إلى القطاع الخاص، مثل خدمات الصحة والتعليم العالي والكهرباء والماء، بحيث يتحول الموظفون في هذه القطاعات إلى موظفين في شركات خاصة، في المقابل يتم تحويل النفقات المالية التي ستوفرها الحكومة إلى دعم مقدم للفئات ذات الدخل المنخفض على شكل ضمان صحي، أو منح دراسية، أو غير ذلك من أشكال الدعم الأخرى، وبهذه الطريقة تتحول النفقات ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة التي تنفقها الدولة على خدمات الصحة والتعليم، إلى دعم وتحفيز للقطاع الخاص من أجل تقديم نفس الخدمات بجودة أعلى وتكاليف أقل.

٢. سياسات التسريح الطوعي والانتقال من العمل العام إلى العمل الخاص: على الحكومة أن تعيد النظر في مدى حاجتها الحقيقية للموظفين العاملين في مؤسسات القطاع العام، وأن تعمل على التخلص من العمالة الفائضة من خلال تقديم حوافز مادية للموظفين من أجل التحول للعمل في مشاريع خاصة، مثل تخصيص قطعة أرض، أو ضمان مرتب تقاعدي، أو تقديم مكافآت انهاء خدمة، أو تمويل للمشاريع التي يديرها هؤلاء الموظفون في حال انتقالهم للعمل في القطاع الخاص.

٣. الاهتمام بالبنى التحتية وتقديم الدعم للاستثمار الخاص: وذلك من خلال زيادة تخصيصات الميزانية الاستثمارية على ان تكون الاستثمارات في مجال البنية التحتية من طرق وجسور وسكك حديدية ومطارات وموانئ، وقنوات للري وآبار ارتوازية، ومحطات كهرباء وغيرها من البنى التحتية الضرورية لقيام المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية.

٤. اعتماد سياسات المنح الجامعية المقدمة للقطاع الخاص بديلا عن التعليم المجاني: استبدال التعليم الجامعي المجاني بمنح تقدم للشركات الخاصة للحصول على مقاعد دراسية للأشخاص عاملين لديها (على الأقل سنتين قبل التقديم على المنحة) وعندهم عقد عمل بعد الدراسة مع نفس الشركة لمدة محددة مثل ١٠ سنوات، حيث تختار الشركة الجامعة التي تطلب الحصول على منحة فيها وتتكفل الحكومة بتكاليفها، في هذه الحالة ستسعى الجامعات للتواصل مع شركات القطاع الخاص لكي تكون برامجها متوافقة مع حاجة الشركات وبالتالي سوف تحصل على طلبات من قبل الشركات للحصول على منح دراسية لديها.

# الهوامش


١. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨. **الرابط**

٢. منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧، وظائف من أجل العراق، استراتيجية للعمالة والعمل اللائق. **الرابط**

٣. شبكة معرفة العراق، ٢٠١١، مسح واقع سوق العمل العراق. **الرابط**

٤. جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١»، العدد ٤٥٢٩.

٥. جريدة الوقائع العراقية ، قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١»، العدد ٤٦٢٥.

٦. قاعدة بيانات البنك الدولي **World Development Indicators WDI**.

٧. Hwang, Youngsik ,(2017) Focus on Individual? What Is the Cause of Graduates' Unemployment: Concerns and Perspectives, Journal of Educational Issues, Vol. 3, No. 2.

٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات الرسمية. **الرابط**

٩. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. **الرابط**

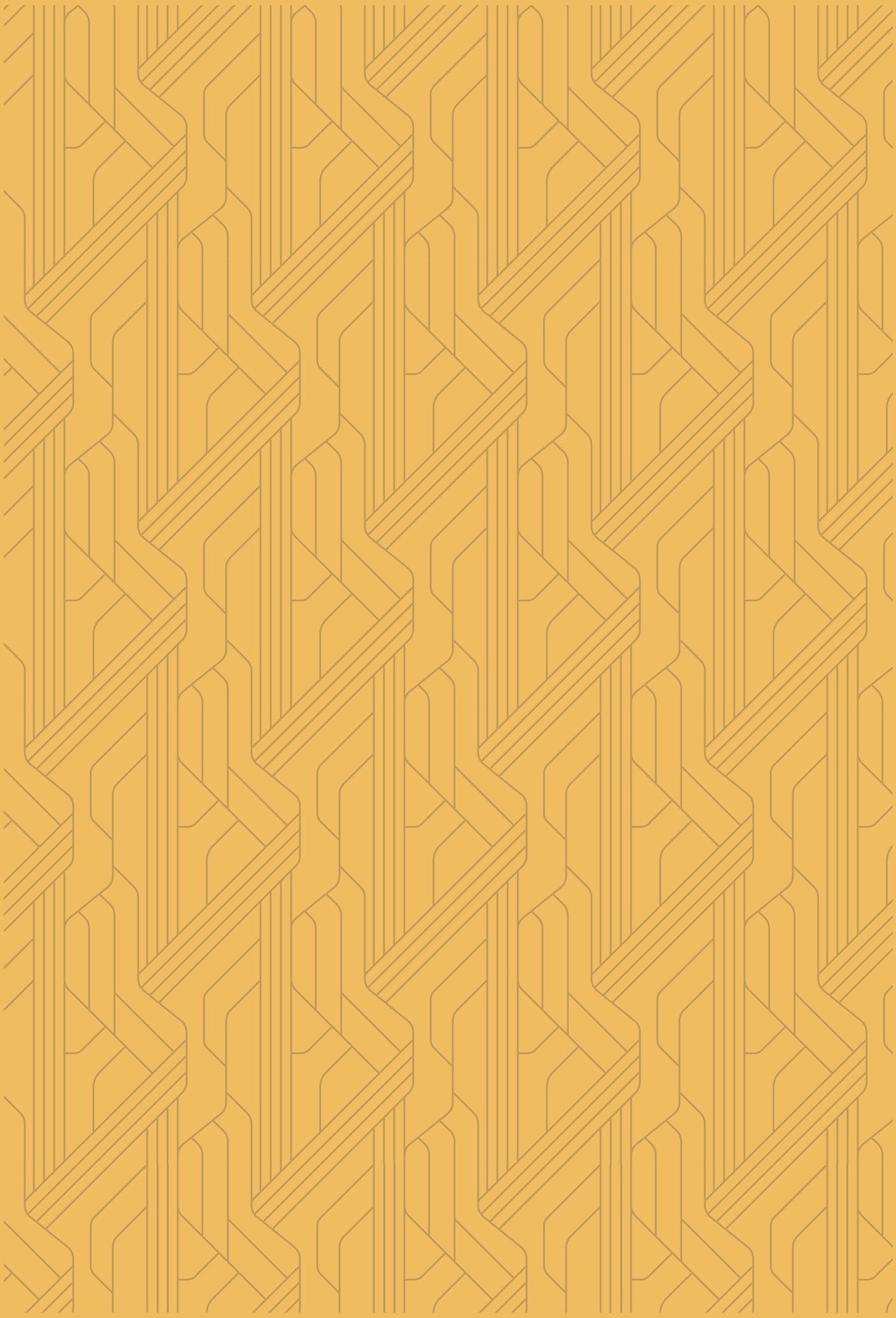

تستكشف هذه الدراسة الشاملة أزمة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في العراق، وهي مشكلة شكلت نقطة تحول في التاريخ السياسي للبلاد. ودفعت الأزمة الحكومة الجديدة إلى إعادة النظر في النهج الاقتصادي للبلاد التي تعود جذورها إلى أكثر من نصف قرن.

www.egciraq.org
@egciraq
+964 771 878 5050
info@egciraq.org